

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التجارة

مذكرة تقديمية لمشروع القانونين
المتعلقين بالمنافسة والممارسات التجارية

تقديم مشروع القانون المتعلق بالمنافسة

I- أهم أهداف الإطار التشريعي :

- تدعيم تدخلات الدولة و جعلها أكثر فعالية في مجال تحديد ومراقبة أسعار و هوامش السلع و الخدمات لاسيما فيما يخص المواد و الخدمات الضرورية ؛
- تزويد الدولة بجهاز قانوني منسجم و آليات تدخل فعالة لضبط ومراقبة السوق ؛
- تثبيت استقرار السوق من خلال تأطير هوامش و أسعار السلع و الخدمات الضرورية و ذات الاستهلاك الواسع ؛
- ضمان أكثر شفافية و نزاهة في إنجاز المعاملات التجارية بهدف استقرار السوق لا سيما تلك التي تتعلق باحترام الأسعار المقننة ؛
- الحد من الإختلالات المسجلة في السوق لاسيما تلك الناتجة عن المضاربة في الأسعار التي يمكن أن تمس بالقدرة الشرائية للمستهلك ؛
- القضاء على كل أشكال المضاربة التي تتسبب في الارتفاع المفرط و غير المبرر لأسعار السلع و الخدمات.

2.

II- مضمون التعديلات المدرجة :

- توسيع مجال تطبيق النص الساري المفعول إلى فئات من الأعوان الاقتصاديين، لاسيما منهم الذين ينشطون في قطاعات الإنتاج والتوزيع الفلاحيين (الفلاحون والمربون و الوكلاء ووسطاء بيع المواشي و بئعو اللحوم بالجملة) وفي قطاع الصيد البحري وكذا في استيراد السلع لإعادة بيعها على حالها. بالفعل، فإن هذه النشاطات ترتبط بسلع وخدمات إستراتيجية للغاية بالنسبة لتموين واستقرار السوق والقدرة الشرائية للمستهلك ؛

- تكريس مهام الدولة وصلاحياتها في مجال تثبيت استقرار السوق، من خلال تأطير هوامش وأسعار السلع والخدمات عن طريق عمليات التحديد و التسقيف و التصديق ؛

- تحديد النمط العملي الذي تتم وفقه عمليات تحديد هوامش وأسعار السلع والخدمات و ضبط سقفها و تصديقها ؛

- تحديد المعايير التي يجب على أساسها، اتخاذ تدابير تأطير هوامش وأسعار السلع والخدمات والتي ينبغي أن تهدف خصوصا، إلى مكافحة المضاربة و تثبيت استقرار مستويات الأسعار؛

3.

- التأكيد على السلطة المخولة للدولة في تدخلها، فوراً، في مجال تأطير الهوامش والأسعار في حالة لاسيما الارتفاع المفرط وغير المبرر للأسعار؛

- حذف على مستوى الأمر المعمول به، مفهوم "السلع و الخدمات الإستراتيجية" و كذا المدة المؤكدة المحددة بموجب النص الساري المفعول (06 أشهر) فيما يخص إجراءات تأطير الأسعار و الهوامش عندما تفرضها الظروف الاستثنائية وذلك كونهما تضيق تدخل الدولة في هذا الميدان.

تقديم مشروع القانون المتعلق بالممارسات التجارية

I- أهم أهداف الإطار التشريعي :

- ضمان أكثر شفافية و نزاهة في إنجاز المعاملات التجارية بهدف استقرار السوق لا سيما تلك التي تتعلق باحترام الأسعار المقننة ؛
- تثبيت استقرار السوق من خلال تأطير هوامش و أسعار السلع والخدمات الضرورية و ذات الاستهلاك الواسع ؛
- تزويد الدولة بجهاز قانوني منسجم و آليات تدخل فعالة لضبط ومراقبة السوق ؛
- تدعيم تدخلات الدولة و جعلها أكثر فعالية في مجال تحديد ومراقبة أسعار و هوامش السلع و الخدمات لاسيما فيما يخص المواد و الخدمات الضرورية ؛
- القضاء على كل أشكال المضاربة التي تتسبب في الارتفاع المفرط و غير المبرر لأسعار السلع و الخدمات ؛
- الحد من الإختلالات المسجلة في السوق لاسيما تلك الناتجة عن المضاربة في الأسعار التي يمكن أن تمس بالقدرة الشرائية للمستهلك ؛
- المعاقبة الصارمة للممارسات غير الشرعية للأسعار التي يمكن ارتكابها في السوق و توسيع قائمة الممارسات إلى المخالفات التي لها أثر سلبي على استقرار السوق.

2.

II- مضمون التعديلات المدرجة :

- توسيع مجال تطبيق النص المعمول به، إلى فئات من الأعوان الاقتصاديين، لاسيما أولئك الذين ينشطون في قطاعات الإنتاج والتوزيع الفلاحيين (الفلاحون ومربو المواشي والوكلاء ووسطاء بيع المواشي وبائعو الذبائح بالجملة) وفي قطاع الصيد البحري وكذا في استيراد السلع لإعادة بيعها على حالها. بالفعل، فإن هذه النشاطات ترتبط بسلع وخدمات استراتيجية للغاية بالنسبة لتموين السوق واستقراره والقدرة الشرائية للمستهلك ؛

- تكريس إجراء جديد يلزم الأعوان الاقتصاديين المعنيين بالإيداع الإجمالي لهياكل أسعار السلع والخدمات المراد تقنينها عن طريق تحديد أو ضبط سقف هوامش الربح والأسعار. تتمثل الأهداف المتوخاة من هذا الترتيب، خصوصاً، فيما يلي:
. ضمان شفافية الأسعار وهوامش الربح المطبقة و تقفي أثرها و كذا تزويد الدولة بأداة ناجعة لتقدير وتحليل تكاليف الإنتاج
و الاستيراد و التوزيع وهوامش الربح المطبقة وأسعار البيع ؛

. تمكين السلطات العمومية من الكشف عن تلاعبات المضاربة و الإتفاقات غير المشروعة و الوقاية منها و كذا تعزيز فعالية الرقابة وتدعيم مصداقية السلطات العمومية في هذا المجال.

3.

- تعزيز مجال تطبيق الأسعار غير الشرعية، لاسيما من خلال إقرار المخالفات الرئيسية الآتية :

. التلاعبات التي تهدف إلى عدم تجسيد أثر الانخفاض المسجل في تكاليف الإنتاج و الاستيراد و التوزيع، على الأسعار و الإبقاء ، بشكل عمدي، على ارتفاع أسعار السلع و الخدمات ؛

. عدم إيداع هياكل الأسعار المستحدثة بفضل الإجراء المشار إليه آنفاً؛

. تشجيع غموض الأسعار والمضاربة في السوق وإنجاز معاملات خارج الشبكات القانونية للتوزيع.

- تشديد العقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات القانونية المنصوص عليها في هذا المجال والمتمثلة في الغرامات والتدابير الإدارية (غلق المحلات التجارية) والعقوبات المتمثلة في منع ممارسة النشاط و تلك السالبة للحرية.

- إلزام بعض فئات الأعوان الاقتصاديين الذين لا يوفون بهذا الالتزام حالياً، وهم المتدخلون الذين ينشطون في قطاع الفلاحة، بتسليم وثيقة تكون بمثابة فاتورة وذلك قصد إضفاء طابع قانوني على نشاطهم وتمكين الدولة من التعرف عليهم وأداء دورها في التحكم ومراقبة المعاملات التجارية على مستوى مختلف مراحل النشاطات، في إطار عملها الرامي إلى مكافحة المضاربة و لاسيما، الشبكات غير الرسمية للتوزيع.